ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتاريه
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE
Secretariat
B. P 3243

منظمة الوحدة الافريقية Addis Ababa اديس ابابا
اللجنة الاستشارية للميزانية والشئون المالية
الدورة العادية الرابعة عشر
اديس ابابا فبراير سنة ١٩٧٣

CM/ 478 ADD 4

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

تقدمة

لتقرير اللجنة التى تولت مراجعة حسابات
١٩٧٢/١٩٧١ الخاصة بالسكرتارية التنفيذية
بدار السلام

الملحق ١ : تقرير اللجنة التى توجهت الى دارالسلام فى الفترة من ١٩٧٢/١٢/٢٧ الى ١٩٧٣/١/٤ وضمت المستر مونزى مدير ادارة الشئون الادارية والمستر بارى كبير المستشارين القانونيين والمسترجونسون المسئول بقسم الشئون المالية .

الملحق ٢ : تعليق السكرتارية التنفيذية للجنة التنسيق لتحرير افريقيا على تقرير اللجنة .

مذكرة عرض تقرير لجنة تحقيق الامين العام

اثناء اجتماعها المنعقد فى أديس أبابا فى ديسمبر ١٩٧٢ تولت اللجنة الاستشارية للميزانية والشئون المالية دراسة تعزيز مواجهى الحسابات الخارجين عن أموال لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا ومركزها مدينة دار السلام .

وبعد قيامها بدراسة هذا التقرير ، انتهت اللجنة الى أن المعلومات التى تسمح لها بدراسة هذا التقرير وابداء الرأى فيه غير متوفرة لها تماما .

وبالتالى فقد طلبت اللجنة الاستشارية من الامين العام تعيين بعثة خاصة تتوجه الى دار السلام لتقدم تقرير عن الادارة المالية للامانة التنفيذية خلال السنة المالية ١٩٧٢/٧١ .

وبموجب مذكرته CAF.-IA-5 بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧٢ اختار الامين العام السادة : ب مونز مدير الادارة الادارية ـ ب باسيرو كبير المستشارين القانونيين و ب جونسون الموظف بالقسم المالى لتشكيل هذه البعثة .

وتوجهت اللجنة الى دار السلام واتمت المهمة الموكلة اليها فى المدة من ٢٨ ديسمبر ١٩٧٢ الى ٤ يناير ١٩٧٣ . واثناء تواجدها فى دار السلام ناقشت البعثة المسئولين فى الامانة التنفيذية كما قامت أيضا بدراسة الوثائق المعروضة عليها وبعد أن انتهت من أعمالها قدمت البعثة تقريرها الى الامين العام الادارى .

تقدمـــــــــة

لتقرير اللجنة التى تولت مراجعة حسابات ١٩٧١/١٩٧٢

الخاصـــة بالسكرتاريـــة التنفيذيـــــة بدار السـلام

—

طلبت اللجنة الاستشاريـة فى دورتها الاخيـرة الى الامين العـام ارسال لجنة الى مقر السكرتاريـة التنفيذيـة للجنة التحرير لمراجعة حساباتهـا عن السنة الماليـة ١٩٧١/١٩٧٢ وكتابـة تقرير الى اللجنة الاستشاريـة وبناء على هذا لم تبحث اللجنة الاستشاريـة ذلك القسم من تقرير مجلـس المراجعيـن الخارجيـين الذى تعرض للسكرتاريـة التنفيذية •

٢ــ يتشرف الامين العام بان يقدم تقريرا عن المهمة التى تولتهـا اللجنة وان يطلب الى اللجنة الاستشاريـة بناء على ذلك استكمـال دراسـة تقرير مجلس المراجعيـن الخارجيـين •

٣ــ يود الامين العام ان يعرض الملاحظات التاليـة فى مستهل التقـرير •

٤ــ بالاطـلاع على تقـرير لجنة المراجعة يتضـح ان الادارة الماليـة للسكرتاريـة التنفيذيـة غير سليمة وانه ليس هناك نظام نظرا لعـدم وجود تسلسل محدد فى السلطـة وانه ليست للامانة العامة رقابـة حقيقيـة على السكرتاريـة التنفيذية •

٥ــ ان الامين العام يرى العفو عما سلف وتركيز الجهود على مساعـدة السكرتير التنفيـذى الجديد على توفيـر افضل ادارة للسكرتاريـة التنفيذيـة •

وبعد أن أضاف السكرتير العام عدة تعليقات على هذا التقرير عرضه على اللجنة الاستشارية للميزانية والشئون المالية تحت رقم FBM/8/(XIV)ANN.I وقامت اللجنة اثناء الجزء الثاني من دورتها الرابعة عشرة المنعقدة في اديس أبابا من ١ الى ٣ فبراير ١٩٧٢ بدراسة هذه الوثائق ثم طلبت من اعضاء السكرتارية التنفيذية في دار السلام موافاتها بملاحظاتهم على تقرير بعثة التحقيق • فقاموا فعلا بموافاتها بملاحظاتهم شفاهة ثم بعد ذلك كتابة FBM/8/(XIV)ANN.II)

ونظرا لاختلاف وجهات نظر اعضائها واعضاء بعثة التحقيق واعضاء السكرتارية التنفيذية في دار السلام ، قررت اللجنة الاستشارية بعد أن اطلعت على الملاحظات عوض تقرير بعثة التحقيق على مجلس الوزراء وكذلك ملاحظات المسئولين عن الامانة التنفيذية في دار السلام على اعتبار ان التقريرين ملحقان بتقرير المراجعين الخارجيين •

وعليه فان هذه الوثائق الثلاثة هي المعروضة على مجلس الوزراء •

ونظرا لاختلاف وجهات النظر بين من قاموا باعداد هذه الوثائق فيود الامين العام الاداري ابلاغ مجلس الوزراء أنه على استعداد لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاعداد تقرير شامل يلقي الضوء على جميع نقاط الخلاف •

٦ ـ وبلوغا لهذه الغاية ينبغي ان توضح اللجنة الاستشارية ومجلس الوزراء تلك المبادىء التي لا يمكن ان تقوم قائمة للادارة السليمة بدونها .

أ ـ ماهي الجهة التي يسأل امامها السكرتير التنفيذي

٧ ـ هل هو مسئول امام حكومات الدول المضيفة اى تنزانيا وزامبيا وجمهورية غينيا ـ ام امام الامين العام ؟ ام هو مسئول امام هؤلاء جميعا ؟

٨ ـ يعتقد الامين العام انه ينبغي خدمة للنظام الاداري ان يكون السكرتير التنفيذي للجنة التحرير في سائر الاحوال مسئولا امام الامين العام وحده وان يكون الامين العام هو المسئول امام حكومات الدول المضيفة ولجنة التحرير وفي حالة تعامل السكرتير التنفيذي مباشرة على مستوى الحكومات المضيفة ولجنة التحرير يجب ان يفهم انه يتعامل نيابة عن الامين العام الذي يجب ان يتلقى تقريرا بذلك والذي يمكنه في اي وقت ان يتدخل لمواجهة تصرفات السكرتير التنفيذي .

٩ ـ يقدر الامين العام حاجة مكاتب دار السلام وكوناكري ولوساكا لان يرأس كل منها احد رعايا البلد المضيف وذلك لواعي الامن والكفاءة بيد ان الامين العام يرى ان يتم اسلوب التعيين على النحو التالي من اجل توفير نظام اداري افضل :

تتولى الدولة المضيفة اقتراح المرشح على الامين العام ـ يتولى الامين العام حينئذ عرض مؤهلات المرشح على لجنة التعيينات لتعيينه بالطريق العادي ـ ثم يعين الامين العام المرشح في المنصب وان ثبت ان هذا الشخص غير كفء يكون للامين العام حينئذ الحق في اتخاذ الخطوات الضرورية على مستوى الحكومة المسئولة ويعين بدلا منه متبعا نفس الاسلوب .

ب ـ وظائف السكرتيرين التنفيذيين المساعدين :

١٠ ـ للسكرتير التنفيذي ثلاثة مساعدين وتقضي سياسة التوزيع الجغرافي العادل في المنظمة ان يتم اختيارهم من مناطق مختلفة .

هل يؤدي هذا العامل الى تحويل هذه المناصب الى مناصب سياسية لا يعتقد الامين العام ذلك اذ يجب ان تكون هذه المناصب محل منافسة شأنها شأن غيرها من وظائف منظمة الوحدة الافريقية . وينبغي ان يتم التعيين من خلال لجنة التعيينات وان يعين الامين العام الموشحين الناجحين اخذا في اعتباره التوزيع الجغرافي العادل . بالاضافة الى ذلك نظرا لان هذه الوظائف ط الدرجة P 5 ينبغي ان تعامل معاملة سائر الوظائف من الدرجة P 5 سواء في الامانة العامة او المكاتب الاقليمية وبالتالي يمكن ـ ان اقتضت ذلك مصلحة المنظمة ان ينقل الامين العام هؤلاء المساعدين الى وظائف اخرى في نفس الدرجة سواء في مقر الامانة العامة او في مكتب من مكاتبها او العكس .

١١ ـ يعتقد الامين العام انه باستثناء الامين العام والامناء المساعدين الاربعة الذين ينتخبهم اجتماع رؤساء الدول والحكومات ينبغي ان يعتبر اي موظف اخر بالمنظمة نفسه بل وان يعتبر ويعامل كموظف غير سياسي وان يخضع للوائح والقواعد الادارية .

١٢ ـ ان تمت الموافقة على هذه المبادىء وطبقت فانها ستضع نهاية للادارة المالية السيئة في السكرتارية التنفيذية للجنة التحرير :

اولا ـ لانها ستجبر العاملين باللجنة على احترام اللوائح والقواعد الادارية للامانة العامة ولانهم في هذه الحالة سيكونوا خاضعين للرقابة الشديدة للامانة العامة ومسئولين امامها .

ثانيا ـ لانه في هذه الحالة يمكن للامين العام ان يعاقب بشدة كل من يخل بالواجبات التي يمليها عليه ضميره من العمل كما هو الحال بالنسبة لسائر العاملين في المنظمة .

١٣ ـ يدرك الامين العام انه في حالات معينة قد تحتم طبيعة نشاط لجنة التحرير على السكرتير التنفيذي سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها مما يعتبر تخطيا لبعض القواعد واللوائح الادارية . بيد ان الامين العام مقتنع بان التعاون الصريح المخلص بين الامين العام والسكرتير التنفيذي من شأنه ان يجعل هذا يتم على نحو يرضي الجميع . اذ ان هذا لايتطلب سوى الاتفاق بين الطرفين على اجراء يتبغي في حالة الطوارئ والضرورة القصوى وعلى اسلوب اداري لتسوية هذا بعد ذلك .

جـ ـ دور اللجان الدائمة للجنة التحرير :

١٤ ـ اما فيما يتعلق بدور اللجان الدائمة (للدفاع والمالية والشئون الادارية والسياسة والاعلام) يرى الامين العام انه حيث ان هذه اللجان تقوم مباشرة للجنة التحرير ينبغي ان تهتم قبل كل شئ بالمشكلات السياسية لا الادارية .

ثانيا ـ لان توصيات هذه اللجان تصدر الى السكرتير التنفيذي كممثل للامين العام وهو وحده المسئول امام اجهزة السياسة . ولهذا من واجب السكرتير التنفيذي ان يحيط الامين العام علما باية قرارات او توصيات تصدر عن هذه اللجان .

١٥ ـ ختاما يود الامين العام في تقديم هذا التقرير الذي وضعته لجنة مراجعة حسابات السكرتارية التنفيذية للجنة التحرير للسنة المالية ١٩٧١/٧٢ ان يطلب اليكم :

(١) الغاء مكتب التنسيق في السكرتارية التنفيذية نظرا لضرورة تجنب تكرار العمل والحاجة الى الادخار وأهم من هذا وذاك لان اقامة المكتب لم يقرها مجلس الوزراء •

(٢) الموافقة على المبادىء الواردة في الفقرات السابقة من اجل توفير ادارة افضل للشئون الادارية والمالية للسكرتارية التنفيذية •

ملحـــق

تقـرير اللجنة التى توجهت الى دارالســـلام

في الفترة من ١٩٧٢/١٢/٢٧ الى ٤ يناير سنة ١٩٧٣ وضمت المستر مونزى مدير ادارة الشئون الاداريـة والمستر بارى كبير المستشارين القانونيين والمستر جونسون المسئول بقسم الشئون الماليـة

—

اشارنا مذكرة الامين العام المساعد المسئول عن الشئون الاداريـــة رقم 5_1A_CAB بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ باننا عينا اعضاء في لجنـة النقض والبحث التى اوصت اللجنة الاستشاريـة الميزانيـة والشئون الماليـة بتشكيلهـا في اجتماعهـا الاخير.

حددت المذكرة المذكورة اعلاه مهمتنا بالاتى :

- فحص حسابات السكرتاريـة لجنة التنسيق لتحرير افريقيا في دارالسلام.
- تقديم تقرير جديد يعكس الموقف الفعلى لحسابات ذلك المكتـب للسنة الماليـة ١٩٧١/١٩٧٢.

٢- حيث ان الجهة التى عينتنا هى الامانة العامة فاننا نرى انه ينبغـى ان نتقدم بتقـريرنا اليهـا او بالاحرى الى الامين العام الذي يقـوم بالاستفادة من تقـريرنا على النحو الذى يتراءى له.

٣- حللنا بدارالسـلام بعد ظهر يوم الاربعاء ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٢ وبدأنـا عملنا في اليوم التالى (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢) في سكرتاريـة لجنـة التنسيق لتحرير افريقيا حتى يوم الاربعاء ٤ يناير سنة ١٩٧٣.

٤ـ بدأنا عملنا باسلوب فاعل فالتقينا السكرتير التنفيذى الميجور بيتا ومساعديه الثلاثة ٠

٥ـ تبادلنا معهم فى الاجتماع الاول وجهات النظر حول هدف مهمتنا والكيفية التى يمكنهم بها مساعدتنا لانجازها ٠

٦ـ افادنا فى مهمتنا وجود السكرتير التنفيذى المساعد المسئول عن الشئون الادارية والمالية المستر ادبسولا والمراجع الداخلى السيد عبد الله ورئيس الحسابات الاسبق المستر سماره ورئيس الحسابات الفعلى المستر اسيفا وكاتب الحسابات المستر ماسانى ٠

٧ـ بالاضافة الى ذلك كنا كلما اقتضى الامر نطلب حضور بعض العاملين فى السكرتارية التنفيذية للرد على بعض التساؤلات فقد دعونا على سبيل المثال السيد صدقى السكرتير التنفيذى المساعد المسئول عن الدفاع والمستر منجوما المسئول عن المعدات والادوات ٠

٨ـ انهاء مهمتنا كما حددتها مذكرة الامين العام المساعد المسئول عن الشئون الادارية التى اشرنا اليها من قبل على جانبين :

فحص حسابات سكرتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ٠ وضع تقرير جديد يعكس الموقف الفعلى لحسابات ذلك المكتب للسنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ ٠

٩ـ بعد ان قمنا ببحث الوثائق التى قدمت الينا باقصى دقة ممكنة تبينا ان الوقت المتوفر لدينا لايكفى لان نتمكن من تقديم تقرير عكس الموقف الفعلى لحسابات سكرتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا للسنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ ٠

فلم يكن لدينا وقت ـ على سبيل المثال ـ للتحقق مما اذا اكانت كشوفات البنك تطابق حسابات السكرتارية ـ ولم يكن لدينا وقت ايضا للتحقق من موقف المعدات والادوات.

١٠ـ والاكثر من ذلك اننا لم نتلق العديد من المستندات الخاصة بالحسابات رغم اصرارنا عليها. وفي ضوء هذا لانرى من هذا التقرير الا الى توجيه الاهتمام المخالفات المالية الصارخة حيث ان هذا يمثل بالضبط هدف مهمتنا.

١١ـ رأينا ان هناك ناحيتين للتحقق من حسابات لجنة التنسيق لتحرير افريقيا اولا كان من الضروري التأكد مما اذا اكانت القواعد المحاسبية تطبق بطريقة سليمة على المستوى الفني البحت.

ثانيا ـ التحقق مما اذا اكانت سائر العمليات المالية قد نفذت وفقا لاحكام اللوائح المالية لمنظمة الوحدة الافريقية CM/ 40/ REV 1 ... وتوجيهات الاجهزة السياسية للمنظمة ومنشورات الامين العام.

١٢ـ فيما يتعلق بالجانب الاول ينبغي ان نقر بصراحة اننا وجدنا مخالفات عديدة في قيود دفاتر الحسابات والملفات خاصة في حفظ كشوف الحسابات اذ وجدنا ان السجلات الخاصة نفس العملية احيانا ما تحفظ في عدة ملفات لدى اشخاص مختلفين وفي بعض الحالات وجدنا ان بعض المستندات تختفي ببساطة في طيات هذه العملية الادارية.

١٣ـ يبدو مما رأينا وسمعنا انه ليست هناك قواعد ثابتة للحسابات حتى ان كانت هناك منشورات او تعليمات من الامين العام او الامين العام المساعد المسئول عن الشئون الادارية او السكرتير التنفيذي للجنة التنسيق لتحرير افريقيا ـ فانها في حقيقة الامر لم تتبع ٠

١٤ـ فيما يتعلق بالجانب الاخر لمهمتنا الذي تمثل في التأكد من ان العمليات المالية تمت وفقا للوائح المالية لمنظمة الوحدة الافريقية فلسوف نوجه اليه لدى بحث كل عملية وجدنا من الضروري ان نوجه اهتمامكم اليها ٠

١٥ـ نعرف ان سكرتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا تدير ميزانيتين الاعتماد الخاص والاعتماد العام ٠

١٦ـ نجحنا في بحث حسابات كل من هذين الاعتمادين للسنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ ٠

١) الاعتماد الخاص :

١٧ـ ينبغي ان نقرر مباشرة انه فيما يتعلق بالاعتماد الخاص علمنا من السكرتير التنفيذي المساعد المسئول عن الشئون الادارية والمالية ان ادارة اموال هذا الاعتماد لا تخضع ـ على قدر علمه ـ لاية قواعد وانه ليست لدى سكرتارية لجنة التحرير حسابات تقدمها الى مقر الامانة العامة في هذا الشأن وهكذا على العكس مما ينطبق على الاعتماد العام لا يوجد بالنسبة للاعتماد الخاص اي تقرير مالي او حسابات ترسل الى مقر الامانة العامة من حين لاخر ٠

١٨ـ نحن لا نتفق مع هذا الرأى لاسباب سنوردها فيما بعد .

١٩ـ كانت ميزانية الاعتماد الخاص التى اقرها مجلس الوزراء للسنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ تبلغ ٣٦٠ر٩٢٣ جنيه استرلينى بلغت الحصص التى دفعتها الدول الاعضاء بالفعل ٢٢ر٤٢ر٣٥٥ جنيه استرلينى واستفسرنا عما اذا كان الاعتماد الخاص يتلقى اموالا من مصادر اخرى خاصة المبالغ التى تقدمها الدول تطوعا . فبران الاجابة كانت بالنفى . فيراننا فى مصر بحثنا المستندات التى قدمت الينا بخصوص ادارة اموال الاعتماد الخاص لاحظنا ان الاسهامات التطوعية تبلغ ٢١ر٨٤٧ر١١ جنيه استرلينى .

٢٠ـ فيما يتعلق بالمبالغ التى صرفت من الاعتماد الخاص قمنا بمقارنة المستندات التى قدمت الينا ومن بينها دفتر اليومية وكشوفات البنك الشهرية التى ارفقت بها بعض الشيكات المنصرفة وبعض المستندات المالية وكعوب الايصالات الصادرة . بلغ اجمالى المصروفات المنصرفة من الاعتماد الخاص اثناء السنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ مبلغ ٢٠ر٨٤ر٣٩٠ جنيه استرلينى .

٢١ـ استرعت انتباهنا اثناء فحص دفتر اليومية والمستندات الاخرى النقاط التالية :

ـ اقامة ملحق لسكرتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا .

ـ شراء ١٠ لوريات صغيرة لمنظمة فريليمو .

ـ شراء عربتى اسعاف جوبى لمنظمة فريليمو .

- السوق التجارى الافريقى فى نيروبى .
- مصروفات مكتب لجنة التنسيق .
- انشاء مستودع للمواد الحربية .
- شراء عربة بيجو ٥٠٤ .
- اصناف سلمت الى منظمة البايجيك فى كوناكرى .
- مهام وسفريات .

(ب) اقامة ملحق :

٢٢ - خصص من الاعتماد الخاص مبلغ ٥٠٠٠ ر٢ جنيه استرلينى فى ميزانية ١٩٧٢/١٩٧١ للجنة التنسيق لتحرير افريقيا لتوسيع مكاتبها انفق على بناء الملحق مبلغ ١٧ر٤٣٩ جنيه استرلينى وهذا يعتبر تجاوز ضخم للاعتماد المخصص وكانت اللوائح المالية للمنظمة تقضى فى حالة كهذه بان يطلب من الاجهزة المعنية التصديق على مبلغ يساوى الزيادة قبل تجاوز الاعتماد المخصص .

٢٣ - تم هذا التجاوز الضخم للاعتماد المخصص لبناء ملحق سكرتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا دون الحصول على موافقة مسبقة وهذا يتنافى مع اللوائح المالية .

٢٤ - علمنا انه عندما ناقشت اللجنة الدائمة للشئون المالية اعتماد مبلغ لبناء الملحق صدرت تعليمات الى السكرتارية باحالة طلب زيادة الاعتماد الى رئيسها للتصديق عليه . ولم نتلق اى دليل يشير الى انه حتى تمت اشتشارة رئيس اللجنة الدائمة .

٢٥ــ لم نعثر على اى اثر فى المستندات التى اطلعنا عليها لطلب عطاءات لهذا المشروع الهام رغم هذا وجدنا ان العملية اعطيت لشركة دوبى بعد ان قامت لجنة العطاءات ببحث عروض ثلاث جهات اخرى ووجدنا ان تشكيل لجنة العطاءات لا يتمشى بالمرة مع القواعد التى وضعتها السكرتارية التنفيذية ذاتها لان اللجنة كان يرأسها خبير عسكرى لم يعين كرئيس .

٢٦ــ واخيرا تجدر الاشارة الى انه لم يكن هناك عقد مكتوب يغطى هذا المشروع الضخم الذى تكلف مايربو على ١٧٫٠٠٠ جنيه استرلينى وصرح المستر اديسولا السكرتير التنفيذى المسئول عن الشئون الادارية والمالية بان المبلغ الذى صرف على بناء الملحق يساوى القيمة الحقيقية للملحق . وصرح بان رأيه يستند الى مناقشات دارت بينه وبين متخصصين فى البناء حول هذا المشروع .

٢ــ شراء عشر سيارات نقل فيات :

٢٧ــ اشترت السكرتارية عام ١٩٧١ عشر سيارات نقل من طراز فيات قيمتها ١١٫٥٥٠ جنيه استرلينى لمنظمة فريليمو .

٢٨ــ لدى فحص مستندات البيع دارت شكوكنا حول مايلى :

- المستندات المدعمة للبيع لم تكن موجودة .
- الثمن الذى تقاضته شركة النصر تدخل فيه الرسوم الجمركية على السيارات .
- لا احد يعرف مكان السيارات فى الوقت الحالى والكيفية التى خصصت بها السيارات لاستخدام الفريليمو فقط .

ـ كانت تطلب بانتظام اموال لصيانة السيارات غير انه لم تقدم نظير ذلك مستندات تثبت الصرف .

٢٩ـ تجدر الاشارة الى ان السيارات العشرة تم شراؤها عن طريق شركة النصر بالرغم من ان شركة نيات صانعة هذه السيارات لديها فرع في دار السلام ومن ثم لم يكن هناك داع للاستعانة بخدمات وسيط .

٣٠ـ طلبت سكرتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا من شركة النصر كتابة رد قيمة الرسوم الجمركية التى دفعت على السيارات غير ان الشركة رفضت ذلك .

٣١ـ هذه مسألة ينبغي ان يتولاها الامين العام حتى تستطيع السكرتارية التنفيذية استرداد حقها الا ان اثبتت شركة النصر انها دفعت لحكومة تنزانيا المبلغ الذى تطالب به سكرتارية لجنة التحرير ولو ان هذا لم يحدث .

٣٢ـ اما فيما يتعلق بالكيفية التى دفعت بها السكرتارية مبلغ الـ ١٧,٤٣٩ جنيه استرليني لشركة النصر دون التحقق من انه قد تم بالفعل تسليم السيارات المشتراه فان التفسير الوحيد الذى تلقيناه هو ان السكرتير التنفيذى المساعد المسئول عن الدفاع تأكد من وصول السيارات وتسليمها لحكومة تنزانيا لصالح نوريليو .

٣٣ـ كان الخطاب الصادر الى البنك لدفع ثمن السيارات العشرة وهو ١١,٥٥٠ جنيه استرليني لحساب شركة النصر

يحمل توقيع رئيس اللجنة الدائمة للشئون المالية وتوقيع السكرتير التنفيذى المساعد المسئول عن الشئون الادارية والمالية المستر اوديسولا • وعندما استفسرنا عن السبب الذى من اجله تدخل رئيس اللجنة الدائمة للشئون المالية فى مسألة ادارية صرفه هى من اختصاص الامانة العامة للمنظمة وعندما كان رد المستر اوديسولا هو ان رئيس اللجنة الدائمة للشئون المالية اضطر الى التدخل لان رئيس الحسابات الاسبق المستر سمسارة لم يكن متعاونا ولم يشأ التوقيع على امر التحويل ورد المستر سمسارة بانه لم يرفض التوقيع لكنه كان يريد الحصول على المستندات اللازمة للصرف قبل التوقيع •

٣٤ــ وصرح المراجع الداخلى بانه يعتقد بان السيارات العشرة عملية وهمية ولم تسلم بالمرة فى تنزانيا •

٣ــ شراء سيارتى اسعاف حربى :

٣٥ــ تلقى السيد صدقى السكرتير التنفيذى المساعد المسئول عن الدفاع فى يونيو سنة ١٩٧١ مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى نقدا وعندما استفسرنا عن سبب دفع هذا المبلغ الضخم للسيد صدقى كان الرد هو ان الدفع تم حتى يتمكن من شراء معدات حربية سرية لا يمكن الحصول عليها بالطريق العادى •

٣٦ــ صرف مبلغ الـ ١٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى حقيقة فى الاتى :

أ ــ دفع السيد صدقى مبلغ ٨٠٠ جنيه استرلينى لحركات التحرير كبدل سفر فى اديس ابابا كما استأجر سيارات لانتقالهم اثناء الدورة العادية السابعة عشر لمجلس الوزراء •

٣٧ـ تم الصرف بناء على تصديق كتابي من السكرتير التنفيذي المستر ماجومبي في اديس ابابا ٠

ب ـ صرح السيد صدقي بانه صرف مبلغ ١٢ جنيه استرليني في الانتقال عندما كان في روما ٠

جـ ـ دفع السيد صدقي في باريس مبلغ ٤٫٨٠٠ جنيه استرليني كمقدم شراء عربتي اسعاف حربي لشركة النصر ٠

د ـ في كوناكري دفع السيد صدقي مبلغ ٩٠٠ جنيه استرليني لحركة الباجيك واشار الى ان هذا المبلغ يعتبر مساعدة استثنائية تم الصرف بتصديق كتابي من الامين العام المستر ديالو تيللي الذي كان في عاصمة غينيا في ذلك الوقت ٠

٣٨ـ فيما يتعلق بشراء عربتي الاسعاف صرح السيد صدقي بانه اضطر الى ان يتم الشراء عن طريق السفارة المصرية في باريس وشركة النصر هناك لان عربات الاسعاف التي تستخدم في الاغراض العسكرية لاتباع لافراد ٠ وهذا امر يقبل النقاش ٠ على اية حال لاحظنا من المستندات التي اطلعنا عليها انه ليس هناك مايدل على تدخل من جانب السفارة المصرية في باريس ولم يكن هناك ايضا مايدل على ان فرع شركة النصر في باريس اشترى عربتي الاسعاف لحساب فرع الشركة في دار السلام هذا ما يتضح ٠ من فواتير الشركة الخاصة بقطع الغيار على اية حال تعتبر شركة النصر ـ من وجهة نظر القانون الاداري الفرنسي ـ شركة خاصة ٠

٣٩ــ في ضوء هذا لا يمكن القطع بان العربتين كان قد تم شراؤهما لتستخدمهما الحكومة المصرية خاصة وان الجهة التي طلبت العربتين شركة خاصة وان التسليم تم خارج الاراضي المصرية في دار السلام الى فرع من فروع الشركة.

٤٠ــ وفيما يتعلق بشراء سيارتي الاسعاف طلبنا الاطلاع على فواتير المصنع الخاصة بالسيارتين ورغم اصرارنا على ذلك في السكرتارية وفي فرع شركة النصر في دار السلام لم نحصل على الفواتير غير ان المدير المساعد لشركة النصر في دار السلام وعدنا في ٣ يناير سنة ١٩٧٢ بانه سيرسل برقية الى شركة النصر في باريس يطلب فيها ارسال فواتير المصنع الخاصة بالسيارتين مباشرة. الى مقر الامانة العامة باقصى سرعة.

ومن ناحية اخرى بحثنا فاتورة المصنع الخاصة بقطع غيار السيارتين فلاحظنا ان منظمة الوحدة الافريقية دفعت مبلغ ٦٠٠ جنيه استرليني لشركة النصر لقطع غيار كلفت الشركة ٨٫٠٠٣٫٦٥ فرنك فرنسي ونعتقد انه يجب ان يطلب الى شركة النصر ارسال فاتورة المصنع الخاصة بالسيارتين للتحقق من صحة الارقام المذكورة ومن ان الربح الذي حققته الشركة معقولا لتعامل السكرتارية معها مستقبلا.

٤١ــ نرى من واجبنا ان نوجه اهتمامكم الى ان تحويل العملة الاجنبية الى شركة النصر في دار السلام انتقدته سلطات البنك بشدة فقد اعربت عن شكواها من ان التحويل تم مخالفا التعليمات النقد الاجنبي. ورغم ان هذه الشكوى موجهة اساسا الى شركة النصر الا انها كانت موجهة في الوقت ذاته الى سكرتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا الى جانب ان صورة من الشكوى ارسلت اليها.

وهذه مسألة يجب ان تحظى باهتمامكم لوضع اجراء يتمشى مع الاتفاقية العامة الخاصة بامتيازات وحصانات منظمة الوحدة الافريقية ويتمشى مع الاجراءات المصرفية لحكومة تنزانيا ٠

٤٢ــ رد السيد صدقي مبلغ ٣٫٢٨٩ جنيه استرليني الى السكوتارية وصرح المحاسب والمراجع الداخلي بان السيد صدقي اعاد المبلغ على النحو التالي ٦٥٠ جنيه استرليني بالعملة الاجنبية والباقي بالشلنات التنزانية وهذا انتهاك لقواعد النقد الاجنبي ولم نتمكن من ان نسأل السيد صدقي عن اي تفسير لهذه النقطة ٠

٤٣ــ كما ذكرنا سلفا كان السبب لاعطاء مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه استرليني للسيد صدقي هو دواع عسكرية سرية وصرح السيد صدقي نفسه ان سيارتي الاسعاف اللتين تحملان المعدات الحربية الوحيدة التي اشتراها تم تسليمهما الى حركات التحرير المعنية في حضور ممثلين للصحافة وجهت اليهم سكرتارية لجنة التحرير الدعوة لحضور الاحتفال ٠

٤ــ السوق التجاري الافريقي في نيروبي :

٤٤ــ خصص مجلس الوزراء مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه استرليني من ميزانية الاعتماد الخاص للجنة التنسيق لتحرير افريقيا لعام ١٩٧١/١٩٧٢ لضمان اشتراك حركات التحرير في السوق التجاري الافريقي الاول الذي اقيم في نيروبي ٠

٤٥ــ تلقى السكرتير التنفيذي المساعد المسئول عن الشئون الادارية المستر اوديسولا الذي كلف بمسئولية ضمان التنظيم المادي لاشتراك حركات التحرير اجمالي المبلغ نقدا وهو ٩٫٣٠٠ جنيه استرليني ٠

٤٦ ـ ان اشتراك حركات التحرير الافريقية في السوق الافريقي الاول بنيروبي تتبعه الملاحظات الاتية :

أ ـ في الوقت الذي نص فيه قرار الامين التنفيذي على اشتراك ستة موظفين فقط من امانة لجنة التنسيق لتحرير افريقيا في هذا السوق نجد ان عشرة موظفين على الاقل اشتركوا فيه .

ب ـ انتفع كل هؤلاء الموظفين بالاضافة الى البدل اليومي بمجانية السكن والغذاء والانتقال التي تسددت من المبالغ التي تلقاها نقدا السيد اديزولا ومن بين الذين انتفعوا بمجانية الاقامة والغذاء على حساب منظمة الوحدة الافريقية السيد يسيونى رئيس وحدة المؤتمرات .

جـ ـ استأجر الامين التنفيذي ومعاونوه الثلاثة سيارات لانتقالاتهم على حساب منظمة الوحدة الافريقية اما حالة السيد ماجومبى الذي كان في ذلك الوقت امينا تنفيذيا فتحتاج الى تنويه خاص فقد كلفت اقامته منظمة الوحدة الافريقية مبلغ ٤١ دولارا امريكي يوميا دون مصروفات الاكل وغسيل الملابس .

د ـ المبالغ المسددة لحركات التحرير كبدلات يومية كانت كلها مقابل ايصالات على ورق ابيض وسلمت المبالغ المخصصة لاعضاء كل حركة لشخص واحد ولا يمكننا لا التصديق ولا نقض الامضاءات المزيلة بها هذه الايصالات كما لا يمكننا ان نؤكد

ان كل عضو من اعضاء حركات التحرير تسلم المبلغ المخصص له ولم يشذ على هذه القاعدة سوى شخص واحد .

هـ - سددت الامانة العامة الى حركات التحرير هذه الاضافة الى بدلاتها اليومية والانتقال والغذاء والاقامة .

و - طبقا للسيد اديزولا لم تكن مكاتب استبدال النقد اثناء السوق تعطى ايصالات كما ان سعر الصرف كان غير ثابت مما لا يسمح له باضفاء اجمالى المبلغ الذى تلقاه بالشلن الكينى عندما قام ببيع الـ ٩٫٣٠٠ جنيه استرلينى المسلمة اليه نقدا فى دار السلام بمعرفة امانة لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وهذه نقطة مطلوب ايضاحها بالاشتراك مع حكومة كينيا لانه اذا كانت مكاتب استبدال النقد لا تعطى ايصالات فكيف يتأتى لها تبرير عملياتها :

ز - بخلاف الايصالات المحررة على ورق ابيض بمعرفة مثلى حركات التحرير لا توجد اى مستندات مثبتة للمصروفات التى تولاها المسيو اديزولا ولا يوجد بصفة خاصة اى مستند حسابى (مثل الفواتير - فواتير الفندق وعليها امضاء النزلاء ... الخ) يؤيد المبالغ الكبيرة المسددة لمؤسسة كيرزلى والى مختلف فنادق نيروبى عن مصاريف اقامة وغذاء وانتقالات حركات التحرير وموظفى الامانة كما انه لا يوجد اى مستند حسابى يؤيد المبالغ المسددة الى مختلف

المؤسسات في نيروبي لشراء او استئجار المعدات اللازمة لتجهيز جناح حركات التحرير .

ح ـ لم تكن الاعمال الموكلة الى مؤسسة د . ج . هي عبارة لتجهيز جناح حركات التحرير موضع عقد مكتوب بل تم الاتفاق عليها شفهيا . كما لم يسبق هذا الاتفاق مقايسة تقديرية للاعمال . وقد لاحظنا ان هذه المؤسسة قامت بعد بدء الاعمال برفع اسعارها بدون اى مبرر مقبول .

وتلقت هذه المؤسسة مبلغ ٢٨٫٠٠٠ شلن اى ٤٠٠٠ دولار امريكى فى الوقت الذى قامت فيه منظمة الوحدة الافريقية بشراء جميع المعدات اللازمة وفى حين ان حكومة كينيا وضعت هذا الجناح تحت تصرف حركات التحرير دون اى مقابل .

ط ـ فى الوقت الذى يقول فيه المسيو اديزولا انه دفع لوكالة كيرزلى مبلغ ٢٣٩٫٢٥ شلن كمقدم يتضح من فاتورة الوكالة انها لم تتسلم سوى ٣٠٫٠٠٠ شلن .

٤٧ ـ لم يتم حتى الان تسوية المصروفات التى تولاها المسيو اديزولا عن اشتراك حركات التحرير فى سوق نيروبى بصورة نهائية .

٤٨ ـ بالاضافة الى مبلغ الـ ٩٫٢٠٠ جنيه استرلينى المسلم نقدا الى المسيو اديزولا اضطرت منظمة الوحدة الافريقية الى دفع مبلغ ٤٫٦٤٥٫٢١ جنيه استرلينى الى وكالة السفر كيرزلى ومبلغ ٢٫٨٠٩ جنيه استرلينى

الى شركة الخطوط الجوية الاثيوبية اجر سفر مثلى حركات التحرير ومن غير المستبعد ان تظهر فيما بعد فواتير اخرى للسداد .

٤٩ـ قدمت الخطوط الجوية الاثيوبية تأييدا لفاتورتها قائمة باشخاص تظهر امام بعضها الملحوظة الاتية "بدون اسم".

٥٠ـ وحتى الان يتضح انه بدلا من الحصة الاف جنيه استرليني المخصومة على ميزانية الاعتماد الخاص والمخصصة لتغطية مصروفات اشتراك حركات التحرير فى السوق الافريقي بنيروبى قامت منظمة الوحدة الافريقية بدفع مبلغ ١٦ر٧٥٤ر٢١ جنيه استرليني اى بزيادة قدرها ٦ر٧٥٤ر٢١ جنيه استرليني في الوقت الذى لم تقدم فيه اية مستندات .

٥١ـ بالنسبة لسوق نيروبى تستحق مؤسسة كيرزلى تنويها خاصا فقد تسلمت ١١٥ر٣٣٧ر٨٠ شحن اى ١٦ر٤٧٦ر٨٠ دولار امريكى تقريبا .

٥٢ـ ونظرا لانه لا يوجد لدينا اى مستند حسابى فلا يمكننا التعرف على اسماء من تسددت لهم مصروفات الاقامة والنقل والغذاء ولا المدة التي تسددت عنها هذه المصروفات ولا الاساس الذى احتسبت عليه ولذلك قمنا بتكليف مندوب عنا بالتوجيه الى مؤسسة كيرزلى فى نيروبى ليطلع فى مكاتب هذه المؤسسة على دفاتر سداد هذا المبلغ اليها .

٥٣ـ حضر مندوبنا بالفعل الى مكاتب مؤسسة كيرزلى التى رفضت اطلاعه على المستندات التى تهمنا .

٥٤ـ فيما يتعلق بالاعتماد الخاص وبالصوق لاحظنا ان امانة لجنة التحرير دفعت الى المسيو ر ٠ أ ٠ بروس رئيس مكتب النشر بالنيابة (نيابي) ٦٧٢ شلن اى ٩٦ دولار امريكى كبدلات يومية ولماكانت لاتوجد اية علاقة بين رئيس مكتب النشر ولجنة التحرير فقد استفسرنا عن ذلك وعلمنا ان هذا السداد تم بناءعلى تعليمات شفهية من الامين العام الادارى السابق المسيو دياللو تيللى ٠

٥ـ تشغيل مكتب التنسيق

٥٥ـ اثناء مراجعتنا اتضح لنا ان هناك مبالغ ضخمة تسددت الى مكتب التنسيق ولماكنا لا نعلم شيئا عن هذا المكتب فقد استفسرنا عن ظروف انشائه واختصاصاته وموظفيه وظروف تشغيله وعلاقته بامانة لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ٠

٥٦ـ لم نتلق اى رد مرضى وقيل لنا ان هذا المكتب تم انشاؤه بمعرفة الامين التنفيذى السابق المسيو ماجومبى بالاشتراك مع حكومة تنزانيا ٠

٥٧ـ وعلمنا ان هيئة المكتب تتكون من ١٢ موظفا (تتكون امانة لجنة التحرير من ٢٤ موظفا فى مجموعها بمافى ذلك مديره الذى يبدو انه الميجوركيماريو وهو فى نفس الوقت احد الضباط السكريين لمنظمة الوحدة الافريقية ٠ ويقبض بهذه الصفة من الاعتماد الخاص ٠

٥٨ـ ذكر لنا المسيو اديزولا ان الامين التنفيذى الجديد ابلغه انه لا يعلم بوجود هذا المكتب فطلبنا من المسيو اديزولا ان يؤيد لنا هذا التصريح كتابة فقام بذلك واكتشفنا ضمن الوثائق خطابا من

المراجع الداخلي لامانة لجنة التحرير الى مدير مكتب النائب الثاني لرئيس جمهورية تنزانيا يطلب فيه ابلاغ الامانة رسميا " اعضاء مكتب التنسيق الا ان هذا الخطاب لم يتلق ردا .

٥٩ــ عند سؤال الامين التنفيذي الميجور ميتا اكتفى بالقول بان المكتب قائم فعلا دون اي توضيح اخر .

٦٠ــ وقد تلقى هذا المكتب الذي لاوجود له قانونا والذي لم يخصص له اي اعتماد خلال السنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ مبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ شلن اي ٢٨٥٧١ دولارا امريكي ولا يمكن اعتبار ذلك تجاوزا ولكنه مصروف غير نظامي لانه لم يدرج في الميزانية .

٦ــ بناء مخزن للمعدات الحربية :

٦١ــ تم تكليف اتحاد امانا للتعدين بناء ثلاثة مخازن دون طرح العملية في مناقصة او اخذ رأي الادارة الادارية والمالية وقد استفسرنا عن السبب الذي دعى في مثل هذا التعاقد الهام الى عدم طرح العملية كلها في مناقصة ولم يتفق رد الامين التنفيذي المساعد المكلف بالبرنامج مع رد الامين التنفيذي المساعد المكلف بالشئون المالية والادارية .

٦٢ــ فقد اجاب السيد صدقي بان الاعمال اوكلت الى اتحاد امانا للتعدين لان هذه الشركة التي تتعاون مع جيش تنزانيا حاصلة على الامتياز المطلق لجميع اعمال البناء في المناطق التي كان من المقرر بناء المخازن فيها وهي من المناطق العسكرية وقد ناقض السيوادي زولا والسيد سلمة المحاسب اسما هذا القول وذكرا انه بالرغم من ان الاتفاق

تم مع اتحاد امانا للتعدين الا ان هناك مؤسسات اخرى قامت بالعمل من الباطن لحساب اتحاد امانا للتعدين هذا وقد اكتشفنا ضمن الوثائق على محضر للامين التنفيذي السابق يطلب فيه الاتفاق مع اتحاد امانا للتعدين للسبب الاتي : ان بناء هذه المخازن الجديدة يعتبر تكملة للسكرتارية ولم يشر هذا المحضر الى اية امتيازات عسكرية وبالرغم من اهمية هذا التعاقد الا انه لم يحرر به اى عقد مكتوب وعلى وجه العموم لم نر اى عقد التكلفة الاجمالية بالنسبة منظمة الوحدة الافريقية ٢٦٫٣٢٧ جنيه استرليني .

٧ــ شراء سيارة بيجو ٥٠٤

٦٣ــ خلال السنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ وخصما من الاعتماد الخاص قامت سكرتارية لجنة التحرير بشراء سيارة بيجو ٥٠٤ بمبلغ ٣١٦٫٢٩ جنيه استرليني وجزء من هذا المبلغ هو حصيلة بيع سيارة قديمة بمعرفة السكرتارية وكانت السيارة المباعة التي اشتريت للجنة السبعة على رودسيا التي تم حلها قبل بيع السيارة المخصصة لها وخلاف الانحرافات المعتادة الخاصة بالشراء يجدر بنا الاشارة الى الاتي :

ــ لم يكن هناك اى اعتماد مخصص لشراء هذه السيارة .

ــ تم شراء هذه السيارة التي لا تصلح منها لانها من نوع الصالون خصما من الاعتماد الخاص ولا يعتبر ذلك تجاوزا ولكنه مصروف غير مقرر وغير مصرح به .

٨ــ البضائع المسلمة الى البايجيك فى كوناكرى

٦٤ــ ردا على بعض الاسئلة التى وجهناها اليه اجاب السيد صدقى بان بعض البضائع سلمت الى البايجيك بمعرفة شركة النصر فى كوناكرى ونظرا لانه لا يوجد مايثبت تسليم هذه البضائع سوى تصريحات السيد صدقى فقد طلبنا بعض الاستفسارات التى لم نتلق عليها ردا ٠ الا انه عند ما عودنا الى اديرابا قدم السيد اد يزولا الامين التنفيذى المساعد مجموعة من الوثائق تتعلق بهذه البضائع التى يقال ان شركة النصر سلمتها الى البايجيك فى كوناكرى ٠

٦٥ــ وطبقا لخطاب السيو اد يزولا الى المستر اليكار كابرال سكرتير عام البايجيك يتعلق الموزع بسيارة نقل حمولة ٨ طن و ٣٠٠ زوج من الاحذية و ٥٧٨٢ زى للتمويه من الدرل وطبقا لرد المستر كابرال الى السيو اد يزولا المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٣ تسلم البايجيك فعلا من شركة النصر احذية وملابس عسكرية الا انه لا يستطيع تحديد عددها بالضبط ٠

٦٦ــ اما بالنسبة لسيارة النقل فقد كتب المستر كابرال بالنص مايأتى :

" ان سيارة نقل ماركة رينو ٨/٧ طن تسلمها فى كوناكرى عام ١٩٧١ المكتب الفرعى للجنة التحرير ويقوم حاليا باستخدامها اما مدير هذا المكتب فيذكر بالنسبة لهذه السيارة اننى أؤيد على حد علمى بان سيارة حمولة ٨ طن سلمت الى البايجيك فى كوناكرى بمعرفة شركة النصر فى شهر يوليو ١٩٧١ ٠

٦٧ــ ويتضح من ذلك ان البايجيك يقول على لسان سكرتيره الـ ام ان السيارة حمولة ٨ طن سلمت الى المكتب الفرعى للجنة التحرير فـــــى كوناكرى فى حين ان رئيس هذا المكتب يقول انه على حد علمه السيـــارة سلمت الى البايجيك وهذا امر يجب توضيحه علما بان السيـــــارة مقدرة بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه استرلينى ٠

٩ــ البعثات والجولات

٦٨ــ لاحظنا بالنسبة للبعثات والجولات اجراءات لاتتفق تماما مع لائحة المنظمة الماليـة فلم يتقدم اى موظف بملء استمارات تطلب الـسفـــر لاعند قيامه بالسفر او عند العودة اما خط سير الرحلات فمتـــروك للامين التنفيـذى او حتى للموظف نفسه فقد لاحظنا مثلا ان السيـد اديزولا والسيو ماجومبى سافرا من دار السلام الى كوناكرى عن طريق لندن ولم يكن هناك مايستدعى ذلك مما كلف المنظمة مبالغ باهظة ٠

٦٩ــ يومما يجب ملاحظته هنا بالنسبة لهذين المثليـن ان هذه الرحلات هى كما ظهرت على اوامر الصرف ومن المشكوك فيه ان تكون هذه الرحلات قد تمت ولم يتقدم لنا مايثبت العكس فى الوقت الذى لم ترد فيه لا البدلات اليوميـة المدفوعة ولا التذاكر ٠ وهذه هى مجرد امثلة وعند سـؤال السيو اديزولا عن ذلك لم يجر جوابا ٠

٧٠ــ وبالنسبـة للاعتماد الخاص يجب علينا ايضا ملاحظـة ان مدة البعثـة يحددها الامين التنفيـذى او الموظفين انفسهم وبخلاف بعض الحالات الاستثنائيـة لم يقم اى موظف بتسويـة موقعة تجاه الامانة ٠

٢ـ الاعتماد العـــام :

٧١ ـ لم ينازع الامين التنفيذى المساعد فى ان الاعتماد العام يخضع للوائح المالية المعمول بها فى المنظمة ولرقابة المركز الرئيسى الدائمة وعليه اذن ابلاغ المركز الرئيسى بانتظام بكل مايطرأ عليه .

٧٢ ـ تم مراجعة الاعتماد العام على نفس الاسس المتبعة بالنسبة للاعتماد الخاص اى اننا راجعنا السجلات الحسابية فى نفس الوقت الذى راجعنا فيه الشيكات وباقى المستندات وصور الايصالات وكشوف البنك الشهرية .

٧٣ ـ ويتعين علينا الاشارة الى ان الوقت لم يسع لنا بدراسة الاعتماد الخاص بالصورة العميقة والجديرة التى كنا نرغبها .

٧٤ ـ واثناء مراجعتنا لاحظنا الاوضاع الشاذة الاتية :

١ـ البعثات والجولات:

٧٥ ـ اسوة بما هو متبع بالنسبة للاعتماد الخاص يقوم هنا ايضا الامين التنفيذى والموظفون بتحديد مدة البعثة دون استخدام اقصر الطرق امر الاكتفاء بالمدة اللازمة للانتهاء من مهمتهم وعند العودة لا تتم اية تسوية حسابية كما لايقوم اى موظف بملء استمارات السفر فى الذهاب اوالعودة .

٢ـ شراء المشروبات :

٧٦ـ قام الامين التنفيذى ومعاونوه اكثر من مرة خلال السنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ بشراء مشروبات لاستعمالهم الخاص خصما من ميزانية الامانة وقد قام الامين التنفيذي بصفة خاصة بتكليف الامانة بشراء مشروبات بمناسبة عيد الميلاد عام ١٩٧١ وطبقا للمعلومات التى حصلنا عليها لا يحتفل بعيد افريقيا يوم ٢٥ مايو بالرغم من تخصيص اعتماد خاص لهذا الغرض .

٣ـ المكافـــآت :

٧٧ـ بالرغم من التعليمات الصريحة والدقيقة الصادرة فى هذا الخصوص بلغت نسبة المكافأة المسددة للخبراء العسكريين الذين يتركون خدمة لجنة التحرير ٢٥٪ بدلا من ١٥٪ كما هو مقرر .

٧٨ ـ هذه هى نتيجة المواجهة التى قمنا بها فى دار السلام فى الفترة من ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢ حتى ٤ يناير سنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بادارة السكرتارية التنفيذية للجنة التنسيق لتحرير افريقيا .

٧٩ـ وكما ذكرنا فى اول هذا التقرير يبدو لنا انه من المستحيل اعداد المركز الحقيقى لحسابات لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ولذا اكتفينا بالاشارة الى اهم المخالفات المالية التى يجب دراستها بعناية للتعرف على الاسلوب المتبع حاليا ولاعطاء التعليمات المناسبة لوضع حد نهائى لهذه الاجراءات التى تتمكن امانة لجنة التنسيق لتحرير افريقيا من البدء من جديد على اسس سليمة تتفق مع الدفعة الجديدة

التي اعطاها المؤتمر الاخير لرؤساء الدول والحكومات للكفاح من اجل تحرير افريقيا .

٨٠ـ وهناك اجراءات ادارية لها بنفس درجة خطورة هذه المالغات المالية فلولاها لما كانت هذه المبالغ الا ممكن حدوثها بصورة مقبولة .

٨١ـ ونظرا لاهمية هذه الاجراءات الادارية رأينا ان واجبنا يحتم علينا الاشارة اليها ففي رأينا ان احد الاسباب الرئيسية في هذه الحالة المتردية التي تميز لجنة التنسيق لتحرير افريقيا يكمن في ان منظمة الوحدة الافريقية لم تجد حتى الان الوسيلة التي تسمح لها بطريقة فعالة في ادماج المكاتب الاقليمية بوجه عام ولجنة التنسيق لتحرير افريقيا بصفة خاصة في الهيكل الاداري للامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ومهما تكن الاسباب التي تبرر هذه الظاهرة الا انه من الواضح ان الامور تسير في امانة لجنة التنسيق لتحرير افريقيا كما لو كانت هذه اللجنة وهذه الامانة مستقلة تماما عن منظمة الوحدة الافريقية وعن مركزها الرئيسي .

٨٢ ـ وطبقا لملاحظاتنا تفسر الوقائع الاتية استقلال امانة لجنة التنسيق لتحرير افريقيا عن المركز الرئيسي :

١) يعتقد المسئولون عن الامانة التنفيذية للجنة التنسيق لتحرير افريقيا انه لا يتعين عليهم ابدا الرجوع الى المركز الرئيسي فيما يتعلق باستخدام الاعتماد الخاص ولا يمكن مساندة ذلك بحسن نية خاصة واذا تذكرنا احكام اللائحة

الداخلية للجنة التحرير ولائحة ووظيفة الامانة التنفيذية للجنة التحرير وملاحظات مراجعي الحسابات الخارجيين في الوثيقة CM/187/Rev.1

والقرارات CM/Dec.21 (Ix)
CM/Dec.53(XIII) - CM/Dec136(XVI)

والقرار CM/Res.175(XII)
الصادر عن مجلس الوزراء وقرارات الدورة الثالثة العادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات التي تتعلق كلها باستخدام الاعتماد الخاص .

٢) اصدر الامين العام الاداري اكثر من مناسبة تعليمات صريحة للسكرتير التنفيذي للجنة التنسيق لتحرير افريقيا فيما يتعلق بالادارة المالية للاعتماد الخاص والاعتماد العام الا انه تجاهل تماما هذه التعليمات .

٣) كان من الطبيعي ان تقوم لجنة التحرير بتعيين الخبراء العسكريين الا انه في الواقع يتولى الامين التنفيذي تعيين هؤلاء الخبراء حتى الان دون اخذ رأي لجنة التحرير ونظرا لطبيعة الدور الذي يقوم به هؤلاء الخبراء ونظرا لتأثيرهم على فاعلية حركات التحرير فمن الضروري في رأينا ان يتم اختيار هؤلاء الخبراء مستقبلا بمعرفة الامين العام الاداري حتى لو اضطر لذلك لاخذ رأي حكومة تنزانيا ولجنة التحرير والسكرتير التنفيذي للجنة التنسيق لتحرير افريقيا .

٤) هناك اضطراب يؤسف له ويؤثر على فاعلية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا الا وهو الاضطراب الذى يعم السكرتارية التنفيذية بالنسبة لتوزيع الاختصاصات بين السكرتير التنفيذى ومعاونيه الثلاثة وبين هؤلاء المعاونين والموظفين •

فقد لاحظنا مثلا انه خلال السنة المالية ١٩٧٢/١٩٧١ لاتقم الادارة المالية والادارية سوى بالصرف دون ان تشترك من قريب او بعيد فى الاجراءات الادارية التى تبرر هذا الصرف • فهناك موظف تم تعيينه فى دار السلام بمصرفة المركز الرئيسى وضع فى موقف غريب لايختلف ابدا عن الايقاف الادارى دون ان توقع عليه اية عقوبة تأديبية الا انه يتقاضى مرتبه بالكامل واخطر المركز الرئيسى بهذا الوضع •

٥) للسكرتير التنفيذى ثلاثة مساعدين يقومون مقامه فى حالة غيابه الا اننا لاحظنا ان السكرتير التنفيذى اختار خبيرا عسكريا ليقوم مقامه فى حين ان ليس له اية صفة ادارية وقد ذكر السيد اديزولا ان هذا حدث فى الوقت الذى كان هو او اى سكرتير تنفيذى مساعد اخر يصطلان فيه •

٨٣ ـ ثمة عامل اخر اسهم ـ من الناحية الموضوعية ـ فيما يلتصه الامور حاليا من سوء في سكرتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وهو ان مقر الامانة العامة لم يضطلع حتى الان بدوره كاملا في مراقبة اوجه نشاط السكرتارية والاشراف عليها • لانه يبدو من بعض الوثائق ان الامانة العامة على علم بمايدور في سكرتارية لجنة التحرير فمقر الامانة العامة يعرف منذ فترة ان هناك مخالفات ترتكب باستمرار في ادارة الاموال الاعتماد الخاص والاعتماد العام للجنة التنسيق لتحرير افريقيا •

٨٤ ـ وحتى الان لم تتجاوز الامانة العامة مرحلة اصدار تعليمات بشأن ادارة الاموال ولم تتأكد من تنفيذ هذه التعليمات بالفعل •

٨٥ ـ ان كان للامور ان تسير على النحو الموجو في دارالسلام ينبغي ان تقوم الامانة العامة الاضطلاع بمسئوليتها كاملة في ادارة المكاتب الاليمية عامة ومكتب دارالسلام بصفة خاصة •

٨٦ ـ واخيرا يمكن القول بان احد الاسباب التي ادت الى الموقف الراهن في سكرتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا هو الفوضى الحالية في توزيع السلطة بين لجنة التحرير ولجانها الدائمة الثلاث (لجنة الدفاع ولجنة الشئون المالية والادارية ولجنة السياسة والاعلام) والامانة العامة ومجلس الوزراء حتى ان هناك اشارة في بعض تقارير المراجعين الداخليين او الخارجيين الى مايسمى بتصورات لجنة التحرير في نواح لاتدخل ضمن اختصاصها في الواقع •

٨٧ ـ عندما يشير المرء الى اللائحة الداخلية للجنة التحرير والى مهام وقواعد السكرتارية التنفيذية للجنة التنسيق لتحرير افريقيا والى مختلف توجيهات اجتماع رؤساء الدول والحكومات والى قرارات ومقررات مجلس الوزراء بشأن مهام السكرتارية التنفيذية للجنة التحرير وادارة الاعتماد الخاص والاعتماد العام لهذه اللجنة والى توصيات بعض دورات لجنة التحرير عندما يشير الى كل هذا دون ان يعرف بالضبط ما اذا كان مجلس الوزراء ورؤساء الدول والحكومات قد صدقوا على تلك التوصيات وعندما يشير ايضا الى مايسمى بقرارات لجنة التحرير الخاصة بادارة الاعتماد الخاص لايمكن للمرء ان يحدد ان لم يدقق اية جهة مختص : بالتفاصيل مع ايـة مشكلة وتحت اية ظروف .

٨٨ ـ لكي يتوافر للجنة التحرير وسكوتاريتها التنفيذية اساس سليم لتأدية العمل الجاد ولكي تتمكن لجنة التحرير من العمل الفعال ومن الاضطلاع بدورها الهام الذي يحتل اولوية بين اوجه نشاط المنظمة الا وهو تنسيق المساعدات التي تقدمها الدول الافريقية لشعوب القارة التي ماتزال تناضل من اجل استقلالها الوطني ـ ينبغي ان توضح كل هذه الامور .

٨٩ ـ كما ينبغي ان يتم اداريا ادماج سكوتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا في التنظيم الاداري للامانة العامة ولهذا يجب تلمس الطرق والوسائل الكفيلة بممارسة الرقابة الدائمة من جانب مقر الامانة العامة على سائر اوجه النشاط بما في ذلك الادارة المالية لسكوتارية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا .

٩٠ـ في ضوء الطابع الخاص الذى يتسم به دور لجنة التحرير ونظـــرا لان فعاليـــة عملها تتوقف على الادارة السليمة على مستوى السكرتارية التنفيذيـــة نشعر بان الامين العام سوف يسـدى خدمة جليلـــة لقضية التحرر الافريقى ان هو تمكن بطريقـة او باخرى من تهيئـــة الظـــروف التى تكفل بفاعيـــة اسلـــوب جديد طيب لادارة الاموال المتوفرة لدى لجنة التنسيق لتحرير افريقيا لان المبرر الوحيـــد للتضحيـــة التى تتحملها الدول الاعضاء فى تمويل الاعتماد الخـاص هو ان تسهم هذه التضحيـــة على نحو فعال فى نضال حركات التحرير من اجل الحريـــة . ”

ـ ـ

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

1973-02

Introductory note to the report of the Mission investigating the 1971-72 accounts of the Executive Secretariat Dar-es- Salaam

Organization of African Unity

https://archives.au.int/handle/123456789/7752

Downloaded from African Union Common Repository